

# الإنقلاب العسكري في باكستان عام ١٩٥٨ وتولي محمد أيوب خان السلطة ( دراسة تاريخية )

أ.م.د. احمد محمد طنش الشويلي  
علاء عباس نعمة الصافي

## The military coup in Pakistan in 1958 and take over Mohammed Ayub Khan rule (historical Study)

Asist – Prof. Dr. Ahmed Mohamed Tanash Shuwaili

Ala'a Abbas Nama Al Safi

### الخلاصة

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في باكستان إلى درجة كبيرة في باكستان خلال السنوات (١٩٥٨-١٩٥١) ، وساد التذمر والاستياء الشديدين مختلف الطبقات والأوساط الشعبية التي طالبت بإجراء تغيير جذري للوضع المزري ، وأخذت الأنظار تتجه إلى المؤسسة العسكرية بقيادة وزير الدفاع والقائد العام للجيش (محمد أيوب خان) لتحقيق ذلك ، فقرر الأخير التحرك واجبر رئيس الجمهورية (اسكندر ميرزا) على إصدار أوامره للجيش الباكستاني وتطبيق الأحكام العرفية بقيادة أيوب خان مع تعليق العمل بدستور عام ١٩٥٦ وتم ذلك في ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ، لكن أيوب خان أراد الإنفراد بالسلطة لاسيما بعد اختلافه مع اسكندر ميرزا في العديد من المواضيع التي تخص إدارة الدولة ، وبعد تشكيله حكومة جديدة في ٢٤ تشرين الأول من العام ذاته برئاسته ، زادت صلاحيات أيوب خان بشكل كبير ولم يبق منافس له في قيادة البلاد سوى رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا ، فأجبره على الإستقالة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ وتسلم منصب الرئاسة بدلا عنه .

### Abstract

Deteriorating economic and political situation in Pakistan to a great extent in Pakistan during the years (1951-1958), and there was grumbling and resentment extreme various classes and the popular demanded radical change of the situation dire, and attracted attention tends to the military establishment, led by Defense Minister and Commander of the Army (Muhammad Ayub Khan) to achieve this, he decided the last move and forced the President of the Republic (Iskander Mirza) to issue orders to the Pakistani army and the application of martial law, led by Ayub Khan with the suspension of the constitution in 1956 was done on 7 October 1958, but Ayub Khan wanted to autocracy, especially after disagreeing with Iskander Mirza in many issues concerning the administration of the State, and after the formation of a new government on 24 October of the same year under his leadership, have increased the powers of Ayub Khan dramatically, leaving rival in the leadership of the country's only Iskander Mirza , then he forced him to resign in October 27 1958 and Ayub Khan became president instead of him.

## المقدمة

تشكل دراسة تاريخ آسيا الحديث والمعاصر من الدراسات والتوجهات الجديدة والمهمة للجامعات العراقية في أقسام التاريخ والعلوم السياسية ، إذ إن هناك الكثير من الأحداث والتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي جرت في بلدان هذه القارة وتحتاج إلى تسليط الضوء عليها وإظهارها بشكل علمي .

تعد باكستان احد أهم دول القارة لآسيوية لموقعها الجغرافي المميز المجاور للعديد من الدول القوية والمهمة كالهند والصين وإيران وأفغانستان ، فضلا عن قربها من احد قطبي فترة الحرب الباردة وهو الإتحاد السوفيتي السابق ، وكذلك مساحتها الواسعة وتوسطها دول القارة ، لذا أصبحت محط أنظار مختلف دول العالم لاسيما بعد استقلالها عن بريطانيا والهند في آب ١٩٤٧ .

شكل الإنقلاب العسكري الذي حدث في تشرين الأول ١٩٥٨ بزعامة القائد العام للجيش الجنرال ( محمد أيوب خان ) احد ابرز الأحداث التاريخية المعاصرة في باكستان لكونه أرسى فيها معالم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة ، فضلا عن التطورات التي حصلت لسياسة باكستان الخارجية بعد هذا الانقلاب ، لذا ارتأينا تسليط الضوء على الكيفية التي اعتمد عليها أيوب لتنفيذ انقلابه العسكري وخطته التي رسمها وسار عليها في الأيام اللاحقة التي تلتها لإزاحة منافسه القوي رئيس الجمهورية ( اسكندر ميرزا ) في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ وتسلمه السلطة المطلقة في باكستان لمدة ١١ سنة عاما .

قسم البحث إلى محورين أساسيين ، تناول المحور الأول عملية التخطيط للإنقلاب العسكري وتنفيذه التي قام بها أيوب خان وكيفية استغلاله للوضع المتردي داخل البلاد على كافة المستويات وتحمس الأغلبية الشعبية لتغيير أوضاعهم الصعبة بالاستعانة بالمؤسسة العسكرية الباكستانية ، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على الكيفية التي تم من خلالها إقالة رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا وانفراد أيوب خان بالحكم في البلاد . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

## الانقلاب العسكري في باكستان عام ١٩٥٨ وتولي محمد أيوب خان السلطة أولا/ التخطيط للانقلاب وتنفيذه

وصلت الأوضاع في باكستان إلى طريق مسدود نتيجة للصراع السياسي الداخلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى حد كبير خلال السنوات (١٩٥١-١٩٥٨) ، لذا ساد التذمر الشديد الأوساط الشعبية المختلفة التي أصبحت متحمسة لأي تغيير جذري في الوضع السياسي ، وتعرضت المؤسسة العسكرية إلى الانتقاد إذ غالبا ما كان العسكريون يسمعون الناس وهم يقولون (( أنتم يا رجال الجيش عليكم أن توفوا الوطن حقه ولا يسوغ لكم وانتم ترون البلاد يستشري فيها الفساد أن تخلدوا إلى النعيم )) ، كما وجهوا اللوم إلى وزير الدفاع والقائد العام للجيش (محمد أيوب خان) وناشدوه بقولهم له (( يمكنك أن تنقذ الوطن من هذه الحال ، ولكن يبدو أنك لست مستعدا لأن تغامر في هذا الأمر )) ، وكان أيوب خان يرد على هذا الكلام بأنه ليس مسؤولا عن الفساد الحاصل<sup>(١)</sup>، ووصل الاستياء والتذمر إلى صفوف الضباط والجنود أنفسهم لأن من المؤكد إن لهؤلاء أهلا وأقاربا وهم يقرأون الصحف ولهم صلاتهم الاجتماعية والجيش (( هو جيش وطني قومي لا يملك نفسه من الاستجابة لتفكير الشعب ))<sup>(٢)</sup>، وكان أول من نادى بتأليف (( مجلس ثورة لحكم البلاد )) لفترة من الزمن لمعالجة الأوضاع القائمة هو الدكتور (خان صاحب) رئيس الحزب الجمهوري القريب من اسكندر ميرزا وتعرضت فكرته إلى انتقادات كثيرة غير انه ظل يرددتها بين حين وآخر<sup>(٣)</sup>، وبعدما رأى الضباط أن النظام البرلماني في البلاد وصل إلى درجة العجز ومن الممكن جدا حدوث انفجار شعبي لذا قرروا التحرك للحيلولة دون انهيار الأسس الاجتماعية في البلاد<sup>(٤)</sup>، كون الجيش (( ... منظمة مدربة على الطاعة والانضباط ، وهو وحده القادر على الثبات في وجه المحنة )) ، وقد طرح البعض على أيوب خان تطبيق إجراءات الحكم العرفي شبيهة بما حدث في لاهور عام ١٩٥٣ التي تمت فيها معاقبة المسؤولين عن اختلال أوضاع البلاد ، لكنه رفض هذه الفكرة وأراد تغيير الأوضاع وإقرارها بسرعة اكبر لكي (( يستمر الناس بأعمالهم حتى يتمكنوا من بناء الوطن من جديد ويعيدوا إلى الشعب استقراره وأمنه )) ، وعلى الرغم من قرار أيوب خان التحرك واستخدام الجيش لتغيير واقع البلاد المرير إلا انه كان قلقا من نظرة العالم الخارجي على انه انقلاب عسكري مما قد يؤدي إلى الإساءة إلى مكانة وسمعة باكستان الخارجية<sup>(٥)</sup>.

وجه أيوب خان انتقاداته إلى رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا واتهمه بأنه (( .... لو شاء ، أن يجد مخرجا من الفوضى التي جر البلاد إليها . ولكنه كان يشعر انه معرض للخطر وانه خسر مكانته في أعين الشعب ، لقد كان يعمل وينعم في جو من الدسائس ... وكنت أقول له إن عليه أن يقوم بقيادة بناءة إذا كان يريد إنقاذ البلاد))<sup>(٦)</sup>، وهذا يعني إن أيوب خان كان مستاء من رئيس الجمهورية أيضا واعتبره جزءا من الطبقة السياسية الفاسدة ، لذا وجه له إنذارا وأجبره على ضرورة استدعاء الجيش لتغيير الأوضاع الراهنة جزريا وهدده بأنه سينفذ الانقلاب بمفرده إذا لزم الأمر<sup>(٧)</sup>، بعد اجتماعهما في يوم ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ أي قبل وقوع الانقلاب بيومين ، كما وجه أيوب خان إلى رئيس الجمهورية ما يجب عليه أن يعمل به بقوله له (( أنا أريد منك شيئين تكتب بهما إلي : أولهما إنني سأطبق الحكم العرفي ، وثانيهما رسالة تبعث بها إلى رئيس الوزارة تعلمه أنك اتخذت هذا القرار وان الوزارة قد أقيمت وان الدستور قد ألغي وان الحكم العرفي قد أعلن ، وانك عهدت إلي بالإشراف على تطبيق الحكم العرفي )) ، فكتب اسكندر ميرزا إلى

رئيس الوزارة مالك فيروز خان نون الرسالة بلا تردد ، وكان أيوب يهدف إلى تحميل من وراء إجماع رئيس الجمهورية على كتابة البيان بنفسه لكي يتحمل جميع التبعات المترتبة على قراره الأخير هذا ، ثم طلب أيوب خان منه أيضا إعطائه تفويضا خطيا بالتحرك للقيام بانقلاب عسكري وتطبيق الأحكام العرفية فأجاب اسكندر ميرزا هذا الطلب بعد يومين أو ثلاثة بعد أن تردد كثيرا<sup>(٨)</sup>، والظاهر إن اسكندر ميرزا كان يستشعر قوة الجيش وتصميم قائده على التحرك الفعلي من خلال الحركة التي بدأتها القطاعات العسكرية في ٢١ أيلول ١٩٥٨ ومرابطتها على بعد ٨٠ ميلا من العاصمة كراتشي للتصدي للمظاهرات شبه المسلحة التي قامت بها الرابطة الإسلامية عند وصول رئيسها إلى العاصمة في الشهر ذاته<sup>(٩)</sup>. وهذا يعني إن اسكندر على الرغم من كونه ظاهريا هو من قام بالانقلاب العسكري بإصداره الأوامر للجيش بالتحرك لكن من الناحية الواقعية كان أيوب خان هو المخطط والمنفذ الأساسي للانقلاب ولم يكن اسكندر ميرزا سوى العوبة بيده .

دعا رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا في ساعة متأخرة من ليلة ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ قبل نشر بيانه ممثلي رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) وكذلك ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران وأفغانستان وأحاطهم علما بما سيتم من إجراءات والأسباب التي دعت إلى ذلك وطلب منهم إبلاغ هذه المعلومات لحكوماتهم كما أكد لهم استمرار باكستان في سياستها الخارجية دون تغيير<sup>(١٠)</sup>، وبعد ذلك بوقت قصير أعلن اسكندر ميرزا تعطيل العمل بدستور ٢٣ آذار ١٩٥٦ وفرض الأحكام العرفية وإقالة حكومة فيروز خان نون المركزية وكل الحكومات الإقليمية وحل البرلمان الاتحادي والبرلمانات المحلية والأحزاب السياسية عن طريق الاستعانة بالجيش وتعيين محمد أيوب خان القائد العام للجيش الباكستاني مشرفا على تطبيق الأحكام العرفية ووضع كل القوات المسلحة تحت إمرته ، وهكذا تولى رئيس الجمهورية كافة السلطات في البلاد<sup>(١١)</sup>، كما اجتمع أيوب خان في يوم الانقلاب بجميع الأمناء العامين في الحكومة المركزية وأوضح لهم ما يجب أن يفعلوه وأعطاهم موجز لسياسته المقبلة ، وقد امتنع اثنان منهم فوجه إليهم كلامه بغضب وحدة فرضا للأوامر حالهم حال الجميع<sup>(١٢)</sup>.

نص مرسوم الأحكام العرفية على تأسيس محاكم عسكرية لمحاكمة كل من يخالف هذا المرسوم وشددت بموجبه العقوبات على جرائم الخطف والتهديب وإخفاء المواد الغذائية والمتاجرة بالسوق السوداء ، وعين احد كبار الموظفين المدنيين نائبا للمشرف العام على الأحكام العرفية كما عين مجلس استشاري من كبار الموظفين لمعاونة المشرف العام ، كما جرى تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية هي كراتشي وباكستان الغربية وباكستان الشرقية وعهد برئاسة كل منطقة فيها إلى أحد كبار الضباط بوصفه محافظا للحكم العرفي ، واخذ الجيش على عاتقه حراسة المرافق العامة والمطارات<sup>(١٣)</sup>، ثم تمت عملية الانقلاب العسكري بتحريك لواء مشاة ولواء مدفعية كانا يعسكران بالقرب من العاصمة مع تعزيزهما بلواء إضافي انتقل من مدينة (كويتا) إلى منطقة (جنك شاهي) عند ضواحي كراتشي<sup>(١٤)</sup>.

أذاع رئيس الجمهورية في الليلة ذاتها بيانا تناول فيه الأوضاع الداخلية في باكستان والسياسة الخارجية لها ، فعلى المستوى الداخلي للبلاد ذكر اسكندر ميرزا انه راقب في خلال السنتين الماضيتين بقلق زائد الخلافات بين الأحزاب السياسية في سبيل مصالحها الضيقة والصراع على الحكم فيما بينها وكذلك سوء الإستعمال والإستغلال للسلطة واستخدام الدين لأغراض سياسية ، وأردف اسكندر ميرزا في بيانه بأنه مع وجود أقلية سياسية لم تكن راضية بجميع هذه السلبات إلا إنها لم تستطع التأثير على الوضع الأمر الذي أدى إلى إيجاد نوع من ((الدكتاتورية الرخيصة)) فاستغلت مصلحة الشعب كما استغل قوته<sup>(١٥)</sup>، وأشار أيضا إلى مساعيه التي بذلها لحل هذه المشاكل لكنه لم يوفق لذلك ، ثم أضاف رئيس الجمهورية في بيانه إن بعض السياسيين تحدثوا بالأونة الأخيرة عن حدوث ثورة دموية كما اتهم آخرين منهم بخيانة البلاد لأنهم تحالفوا مع بلدان أخرى ضد مصلحة بلادهم ، وأشار إلى ما جرى من أحداث في

المجلس التشريعي في إقليم باكستان الشرقية ومقتل نائب رئيس المجلس من قبل المعارضة وحصل هذا نتيجة لهبوط مستوى التفكير عند البعض ، وأوضح بأنه لم يكن لديه أمل بتحسين الوضع إذا ما أجريت الانتخابات المزمنة في تلك الفترة ، بل سيخوض السياسيون المعركة الانتخابية على أساس شخصي وإقليمي وطائفي وسيتبعون نفس الطرق التي ساروا عليها سابقاً<sup>(١٦)</sup>.

كما أشار إلى تقلب السياسيين بين الأحزاب وان الانتخابات لن تكون حرة ولا نزيهة بل ستزيد في تعاسة الناس وستؤدي إلى إراقة الدماء في البلاد ، وضرب مثلاً لذلك بانتخابات بلدية العاصمة كراتشي فكان عدد المرشحين الذين التزموا بواجباتهم هم ٢٩% فقط في حين استعمل ٥٠% منهم أوراقاً مزورة ، وشجب تشجيع البعض للقيام بعصيان مدني بحجة حل فرق المنظمات شبه العسكرية التابعة لبعض الأحزاب وخلق الفتنة بين المواطنين ، وذكر الإنتقادات التي وجهت للسياسة الخارجية بأنها لم تكن صحيحة وإنما أطلقها أصحابها لأهداف شخصية<sup>(١٧)</sup>، ثم بين جهوده التي بذلها لتحسين الواقع المرير الذي عاشته باكستان في تلك الفترة بقوله (( إنني مازلت انتقل منذ ثلاث سنوات من تحالف إلى تحالف أملاً مني بالوصول إلى استقرار الإدارة لكن الذين يغتابونني بوسائلهم الدنيئة ظلوا بكل مناسبة يسمون هذه المحاولات مؤامرات بلاط ))<sup>(١٨)</sup>.

اعترف اسكندر ميرزا بأن أكثرية الشعب لم تعد تثق في نظام الحكم الراهن في البلاد وبات يشعر بالخيبة وشرح فشل دستور عام ١٩٥٦ في تحقيق أمني باكستان وان الوضع لو استمر بهذا الشكل سيؤدي إلى التجزئة والتفكك لذا وجب صياغة دستور جديد يعده نخبة من المواطنين يتفق وحاجات البلاد ثم يعرض للتصويت عليه بواسطة الاستفتاء الشعبي ، وأضاف انه وبعد تفكير طويل رأى من الضروري التحرك لإنقاذ البلاد وستؤدي إجراءاته إلى سعادة المخلصين ومعاينة (( المجازفين السياسيين )) والمهريين والعاملين بالسوق السوداء وغيرهم ثم دعا في بيانه القوات المسلحة لكي تقوم بواجبها لأن عليها يتوقف استمرار كيان باكستان كدولة<sup>(١٩)</sup>.

أما على الصعيد الخارجي فقد وعد رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا باحترام جميع الالتزامات الدولية وحسب ميثاق الأمم المتحدة وأضاف بأن باكستان ترغب بإنشاء علاقات ودية مع جميع الدول (( لكن أصحاب المغامرات السياسية يحاولون سفك الدماء وخلق سوء التفاهم بين باكستان والدول الأخرى كالجمهورية العربية المتحدة والصين الشعبية والهند والاتحاد السوفيتي ))<sup>(٢٠)</sup>، كما استدعى القائم بأعمال سكرتارية وزارة الخارجية الباكستانية في صباح ٨ تشرين الأول ١٩٥٨ رؤساء الهيئات الدبلوماسية وأبلغهم ما حدث من تبدل في الحكم وسلم إلى كل واحد منهم مذكرة تضمنت تفاصيل الإجراءات المتخذة وأضاف قائلاً إن التغييرات الأخيرة لا تستدعي تقديم أوراق اعتماد جديدة للسفراء في باكستان<sup>(٢١)</sup>.

ألقى الجنرال أيوب خان خطاباً في مساء ٨ تشرين الأول ١٩٥٨ جاء فيه إن الأحكام العرفية لم تفرض إلا بعد تردد كثير وبعدها لم يكن هناك مخرج آخر لمنع التفكك بين أجزاء البلاد وأضاف إن الغرض من ذلك هو إعادة الديمقراطية ولكن بشكل علمي يتفق مع فهم الناس<sup>(٢٢)</sup>، وأردف أيوب خان قائلاً (( إن الشعب الباكستاني شعب ذكي ويستطيع أن يرى ما يجري ولكن وجد نفسه عاجزاً لأنه لم يرد أن يعقد المشكلات التي تواجه باكستان ولعل الشعب لم يشأ أن يجرح شعور رجال الجيش الذين تقع على عاتقهم مسؤولية حفظ القانون ))<sup>(٢٣)</sup>، وأشار إلى ما كانت تشكو منه باكستان في تردي بأوضاعها بسبب النزعات الشخصية للسياسيين وتنقلهم بين الأحزاب ، وأوضح كذلك رفضه بالسابق استلام زمام الحكم في مرات عديدة ومنها عندما طلب إليه ذلك الحاكم السابق غلام محمد لكن الأمور تغيرت وذكر انه (( لن يسامحنا التاريخ إذا نحن فتنحنا المجال أمام تطور الأوضاع المضطربة الراهنة )) ، وأضاف (( يجب علينا أن يحل النظام محل الفوضى وأن نعمل على تهدئة البلاد ))<sup>(٢٤)</sup>.

كما أعلن أيوب خان انه سيستعين بالإدارة المدنية إلى أقصى حد ووجه تحذيرا قويا إلى المخربين والسياسيين الانتهازيين والمتعاملين بالسوق السوداء ودعاهم إلى تغيير توجهاتهم هذه وإلا فإن السلطات ستقوم بواجبها نحوهم<sup>(٢٥)</sup>، وختم حديثه قائلا (( انه واثق بأن شعب باكستان تضايق واشمئز من أولئك السياسيين الملوئين الذين كانوا منهمكين في تمزيق وطنهم إربا إربا ))<sup>(٢٦)</sup>، وفي مؤتمر صحفي مشترك لكل من أيوب خان واسكندر ميرزا في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨ أوضح الأخير بأن (( الإجراءات العسكرية اللازمة كانت تبرز تقدما منذ ثلاثة أسابيع لكن المخططات لم يعرفها سوى أربعة ضباط )) ، وأعلن الاثنان عبر تصريحات عديدة لهما إن القرار قد اتخذ قبل الانقلاب بوقت طويل<sup>(٢٧)</sup>.

ظلت الحكومات الإقليمية تعمل تحت سلطة حكام الأقاليم الذين استمروا يتمتعون بالصلاحيات نفسها التي كانت لهم من قبل ، وعمل (( محافظي الأحكام العرفية )) على الاهتمام بشكل رئيسي بالأمن والنظام في البلاد وتشكيل المحاكم العسكرية التي تمتعت بصلاحيات واسعة جدا لمحاكمة المشتبه بهم<sup>(٢٨)</sup>، وبالفعل فقد جرى في مدينة دكا اعتقال حميد الحق جودري وزير الخارجية السابق مع وزراء سابقين في الحكومة المركزية ومنهم عبد المنصور احمد والسيد عبد الخالق كما اعتقل الشيخ مجيب الرحمن سكرتير عام حزب عوامي المنحل والوزير السابق في إقليم باكستان الشرقية وكذلك القيادي في الحزب المذكور عبد الغفار خان وكان من المؤيدين لقيام دولة جديدة مستقلة على الحدود بين باكستان وأفغانستان مع القيادي الآخر في الحزب عبد الحميد باشاني<sup>(٢٩)</sup>، كما القي القبض على عبد الحميد الجودري ونور الدين احمد وقربان علي وهم أعضاء الجمعية التشريعية في باكستان الشرقية فضلا عن اعتقال ثلاثة من كبار موظفي الدولة وهم اصغر علي شاه مدير الإنماء في باكستان الشرقية ومحمد عبد الجبار كبير مهندسي المواصلات في الموانئ وكذلك وأمين الإسلام جودري وكيل وزارة التجارة الذي عمل في باكستان الشرقية ، وتم تقديم كل هؤلاء للمحاكمة بتهم الفساد وسوء استخدام السلطة ، كما صدرت الأوامر إلى جميع البنوك والمصارف بتجميد أموال الأحزاب المنحلة وعدم السماح لها بأي نشاط مصرفي<sup>(٣٠)</sup>، كما جرى اعتقال اليساريين والمحترمين والمتعاملين بالسوق السوداء وصدر مرسوم فرضت بموجبه العقوبات على كل من يقوم بدعايات ضد القوات المسلحة أو يحاول إيجاد الفتنة بين أفرادها أو أبعادها عن القيام بواجباتها<sup>(٣١)</sup>.

أشار أيوب خان في تصريح لمراسلي الصحف الأجنبية إن التدابير الأخيرة التي اتخذت الهدف منها منع قيام حركات عنيفة أو وقوع سفك للدماء خاصة بعد تهديد بعض رجال الأحزاب قبل اعتقالهم ب(( الثورة الدموية )) والعصيان المدني واتهمهم بالإتصال بالدول الأخرى<sup>(٣٢)</sup>، وانتقد أيوب خان في وقت لاحق سياسيي العهد السابق بشدة نتيجة المشاكل التي سببها للبلاد ، وقال يجب عليهم (( أن يعمدوا الآن إلى الصلاة عسى أن يكفروا عن ذنوبهم .... ))<sup>(٣٣)</sup>.

أما رئيس الجمهورية فقد أوضح أن هذه الاعتقالات التي جرت في باكستان الشرقية كانت بحسب القوانين النافذة في البلاد وليس الهدف منها الانتقام من السياسيين أو تهديدهم<sup>(٣٤)</sup>، في الوقت ذاته جرى إطلاق سراح الكشميريين الذين سبق أن اعتقلوا من قبل الحكومة السابقة بتهمة العبور إلى مقاطعة كشمير الواقعة ضمن سيطرة الهند بقصد تحريرها سلميا واحتجاجا على عدم حل قضيتها طوال هذه الفترة ، كذلك تم إخلاء سبيل حميد الحق جودري بعد أيام قلائل من اعتقاله لعدم ثبوت الأدلة ضده ، كما نفت السلطة الانقلابية ما نشرته صحيفة الديلي بيل البريطانية (Daily Beal) التي ذكرت هذه الصحيفة إن (١٧) ضابطا باكستانيا أعدموا بسبب معارضتهم القائد العام أيوب خان وأكدت السلطة الجديدة إن حالة الجيش حالة طبيعية ومستقرة<sup>(٣٥)</sup>، وجرى انقلاب ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ بشكل سلمي وهادئ ولم تصاحبه أي أحداث عنف دموية<sup>(٣٦)</sup>.

قامت السلطات الباكستانية الجديدة بإجراءات اقتصادية وقانونية وسياسية وصحية عاجلة ، ففي الجانب الاقتصادي شهدت الأسعار هبوطا للمواد الغذائية الأساسية والمستوردة بنسبة من

٢٠ - ٦٠% نتيجة لقيام السلطات بتحديد سعرها الرسمي وقيامها بملاحقة مهربي المواد الغذائية وإعطائها إنذارا نهائيا للتجار المحتكرين للمواد والسلع بإخراجها وبيعها خلال أيام فعرضها هؤلاء بأسعار واطئة فتهاقت الناس على شرائها بشكل واسع حتى إن السلطات نصحت بتحديد المشتريات لكي لا يؤثر هذا الإقبال على الشراء على حركة السوق وموجوداته ، لكن المعاملات التجارية بين التجار أنفسهم أصابها نوع من الركود بسبب الخشية التي استولت على بعضهم من قادم الأيام ونشرت الصحف هذه الأخبار لاسيما هبوط الأسعار ، كما نفيت الشائعات التي كانت تتحدث عن عزم السلطات إلغاء العملة الورقية فئة مائة روبية كما نشرت الصحف إن سعر صرف الروبية قد تحسن في الأسواق الخارجية بشكل ملحوظ<sup>(٣٧)</sup>.

حددت السلطات الجديدة في باكستان عملية بيع المواد الضرورية للمستهلكين وتقرر أن يكون البيع بحسب بطاقات التموين منعا لتكرار الشراء وبالتالي نفاذ المواد الموجودة بالأسواق لكن الإقبال على الشراء ظل مستمرا ، كما بدأت السلطات الجديدة بحملة تفتيش واسعة عن المواد الغذائية المدخرة ، فعثرت على حوالي أكثر من ٣٠٠ ألف من (المن يساوي ٨٠ باوند) ، ونشرت الصحف الباكستانية أسماء لعدد من كبار المسؤولين السابقين من الذين عثر لديهم على مواد غذائية محتكرة ومن أبرزهم مالك فيروز خان نون رئيس الوزراء السابق والسيد قزلباش وحسن محمود وهم رؤساء وزراء إقليم باكستان الغربية السابقين ، وقد نفى الاثنين صحة هذه الأخبار<sup>(٣٨)</sup>.

خطب اسكندر ميرزا في اجتماع عام عقده العمال ترحيبا بالحكم الجديد أعرب فيه عن سروره لتأييد العمال للسلطة الجديدة وأشار إلى اهتمام الحكومة بمعالجة مشاكلهم وإيجاد علاقات حسنة بينهم وبين أصحاب المصانع لتأمين كثرة الإنتاج وأضاف انه رغم صدور قانون تحريم الإضرابات لكن مطالبهم لن تهمل ، وأمر رئيس الجمهورية كذلك بتوزيع الأراضي الحكومية المستصلحة بواسطة الخزانات على الفلاحين خلال ثلاثة أشهر وتم تأليف لجنة في باكستان الغربية لدراسة موضوع إستصلاح الأراضي وتقديم توصياتها بهذا الشأن<sup>(٣٩)</sup>، كما قامت السلطات بحملات كبيرة لتحصيل المتأخر من الرسوم والضرائب من الذين كانوا يتهربون منها وقد بلغ ما جمع في أيام قليلة نحو ٢٤٠ مليون روبية<sup>(٤٠)</sup>.

أما بالنسبة للقوانين السابقة فبقيت نافذة وجرى تطبيقها فيما عدا ما تعارض منها مع الأحكام العرفية ، وأخذت الإدارة المدنية الجديدة القيام بأعمالها في إدارة البلاد بالتعاون مع مسؤولي الأحكام العرفية ، كما باشرت المحاكم المدنية ممارسة اختصاصاتها غير إنها امتنعت عن قبول الدعاوى ضد الإجراءات المتخذة بموجب الأحكام العرفية كما تم تشكيل محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة مرتكبي بعض الجرائم ، وفي الجانب السياسي صدر مرسوم بتغيير اسم البلاد من (الجمهورية الإسلامية الباكستانية) حسب دستور عام ١٩٥٦ إلى اسم جديد هو (باكستان) فقط<sup>(٤١)</sup>.

أصدرت رئاسة الجمهورية مراسيم نصت على إنشاء وزارات جديدة وإلغاء آخر عن طريق دمجها مع بعضها البعض ، إذ استحدثت وزارة للشؤون الاجتماعية والصحية وألغيت وزارات الشؤون البرلمانية والعمال والحدود والولايات والإقتصاد ، إذ تم دمج الأولى بوزارة العدل والثانية بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والثالثة بالداخلية والرابعة بالمالية ، ووجهت العناية بالمستشفيات التي كانت في بعض الحالات تمتنع عن قبول المصابين بالأمراض من الفقراء بحجة عدم وجود أسرة كافية ووضعت مستشفيات الحكومة تحت إشراف مدير الشؤون الطبية العسكرية<sup>(٤٢)</sup>.

رحبت الأوساط الشعبية على المستوى الداخلي في البلاد لاسيما بالعاصمة كراتشي بالإنقلاب العسكري وكانت مؤيدة له ، كما أجمعت الصحف الباكستانية على ايجابية التغيير السياسي أمثال صحيفة (باكستان تايمز) Pakistan Time وصحيفة (دون) Dawn وصحيفة (خيبر ميل) Khyber Mail ، فقد ذكرت هذه الصحف إن التأييد الشعبي سيزداد كلما ظهرت

الآثار الإيجابية للإجراءات الاقتصادية ومكافحة مسيء استخدام السلطة والمال وخاصة بين صفوف الطبقات الفقيرة التي عانت كثيرا جراء الأزمة الاقتصادية وبالتالي كان ترحيبها بالانقلاب وتغيير الأوضاع السياسية على أمل تحسن أوضاعها المعيشية وخاصة إن الجيش يمتلك مكانة مرموقة بين أفراد الشعب وقد نجح في عدة مهمات داخلية عهدت إليه كان آخرها مكافحة التهريب في باكستان الشرقية ، أما موقف الأحزاب فكان الحدث لها مفاجئا ولم ترتاح إليه وخاصة حزب عوامي<sup>(٤٣)</sup>.

أما على المستوى الخارجي وخاصة بين أوساط الدول الحليفة لباكستان أو التي تربطها معها علاقات قوية وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فكان موقفها ايجابيا بالنسبة لما جرى وذلك لما يهملها من استقرار للأوضاع الداخلية في باكستان<sup>(٤٤)</sup>.

تمكن أيوب خان من تثبيت سلطته بالتدريج وساعده في ذلك إن كبار ضباط الجيش لم تكن لديهم أي أطماع سياسية بالحكم ومن أبرزهم الجنرال (محمد موسى خان) رئيس أركان الجيش والمعروف بإخلاصه لأيوب خان ، لكن الوضع ظل قلقا نوعا ما في البلاد لأن الجيش كان وحده يمثل مصدر السلطة الشرعية ، وعلى الرغم من الشعبية التي تمتعت بها المؤسسة العسكرية بعد الانقلاب لكن ظلت هناك خشية من السياسيين السابقين ومناوراتهم التي بدأوا بإثارة الرأي العام ضد الجيش وخاصة في باكستان الغربية<sup>(٤٥)</sup>.

أما في باكستان الشرقية فكان الاستياء يتزايد من الحكومة المركزية بين الأهالي مما ولد قلقا من تدني ((السلطة المعنوية)) للجيش وبالتالي من الممكن أن يصبح عاجزا عن التدخل الفعال في حال حدوث أزمة سياسية مقبلة ، خاصة مع عدم وجود قاعدة دستورية يستند إليها في الحكم تحافظ على (( الدور الأخير للجيش كدرع واقى للوضع القائم )) ، كما كانت هناك خشية من انغماس العسكريين من الضباط بالحياة المدنية ومغرياتها واحتمالية أن يركبوا موجة الفساد المستشرية وبالتحديد في موضوع الرشاوى<sup>(٤٦)</sup>، لذا قرر أيوب خان سحب أكثر القوات العسكرية وإعادتها إلى تكتاتها السابقة ثم أعلن إن البلاد لم تعد تحت الحكم العسكري<sup>(٤٧)</sup>.

أكد أيوب خان إن مشاكل البلاد هي (( داخلية محضة )) ونفى وجود أيادي أجنبية تعمل في الداخل<sup>(٤٨)</sup>، إلا إن المستشارين الأمريكيين كان لهم دور في توجيه النصائح على الأقل ومن أبرزهم (بيرتون مارشال) Burton Marshal الذي كان يشغل وظيفة عضو الهيئة الإدارية لسلك التخطيط السياسي الأمريكي في باكستان إذ كان هؤلاء الأجنب مدركين قوة المعارضة السياسية في البلاد للسلطات الجديدة والتي جرت تهدنتها بشكل مؤقت فأعطوا تنبيها للسلطات بـ (( إن الخطر الذي ينطوي عليه البحث عن اتفاق جديد لا يقع ضمن المجال السياسي سوف يكون خطرا كبيرا جدا . بل إن الخطر يظل قائما حتى ولم تم الاتفاق ضمن المجال السياسي ))<sup>(٤٩)</sup>، وأكد مارشال بأنه لا يحبذ اعتماد السلطة على الديمقراطية بل التركيز على النقاط الجوهرية وهي ضرورة الإجماع بين الباكستانيين حول السلطة ورفع الحس السياسي (( وخلق مؤسسات قادرة على تمكين الدولة من النهوض والوصول إلى نتيجة معينة ))<sup>(٥٠)</sup>. وهذا يعني إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عما جرى من تطورات داخلية في باكستان بل كان لها دور مهم في توجيهها حسب مصالحها ووجهة نظرها .

### ثانيا/ إقالة اسكندر ميرزا وتسلم أيوب خان منصب الرئاسة

كان أيوب خان المخطط والمنفذ الأساسي للانقلاب العسكري في ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ وإجباره للرئيس اسكندر ميرزا على اتخاذ قرارات الأحكام العرفية وتعطيل الدستور وحل الأحزاب السياسية ، ومما ذكره أيوب خان للصحافة انه بحث الوضع في البلاد مع اسكندر ميرزا قبل الانقلاب كـ (( صديق ))<sup>(٥١)</sup>، وهذه العبارة تدل على إن أيوب خان لم تكن نظرتة إلى رئيس الجمهورية نظرة مهيبية على الرغم من قوة الشخصية والحزم في اتخاذ القرارات التي اتصف بها الأخير .



بدأ الخلاف وعدم الثقة بين أيوب خان واسكندر ميرزا منذ اليوم الأول للانقلاب حينما تلقت وحدة أو وحدتين عسكريتين أوامر بالهاتف مخالفة لتعليمات أيوب خان مما سبب بعض الإرتباك في صفوف الجيش ، وعزا أيوب خان ذلك إلى اسكندر ميرزا الذي حرضته زوجته البيجوم ( ني تيبجي) Begum née Tyabji للتخلص من أيوب خان ، فأخذ رئيس الجمهورية يعمل على معرفة المواقع الحساسة لإنتشار الجيش وخاصة بالعاصمة كراتشي بواسطة الإستخبارات<sup>(٥٢)</sup>.

أخذ اسكندر ميرزا بعد نجاح الانقلاب ممارسة سلطاته يعاونه في إدارة شؤون البلاد أيوب خان بصفته القائد العام للقوات المسلحة والمشرف على إدارة وتنفيذ الأحكام العرفية فكانت المراسيم تصدر بأمر الرئيس أما الأنظمة والتعليمات فتصدر باسم القائد العام وينفذها في الأقاليم نيابة عن الرئيس بالإعتماد على رجال الجيش ، فكان الحكم في البلاد خلال تلك الفترة يستند على شخصيتي الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة<sup>(٥٣)</sup>، ووصف اسكندر ميرزا علاقته مع أيوب خان من الناحية الرسمية بأنها بمثابة علاقة رئيس دولة مع رئيس وزراء<sup>(٥٤)</sup>، في حين اعتبر أيوب خان الحكم الجديد في باكستان بعد الانقلاب بأنه (( مزيج من حكم رئاسي وعسكري ))<sup>(٥٥)</sup>. عمل أيوب خان على إعطاء الآراء في كافة القضايا سواء الداخلية أو الخارجية والتي خرجت عن اختصاصه كونه رجلا عسكريا بالمقام الأول بل إن الكثير من تصريحاته في القضايا الأساسية كانت تتناقض وتختلف مع توجهات وآراء رئيس الجمهورية وبالتالي أظهر نفسه للرأي العام انه الحاكم الفعلي للبلاد ، ففي مؤتمر صحفي عقده أيوب خان في ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ أي بعد الانقلاب بأربعة أيام كرر فيه المبررات التي دفعته إلى القيام بالإنقلاب العسكري ، وكذلك ذكر انه كان من الواجب على الرئيس أن يوقف تردي الأوضاع في البلد وان الجيش تدخل مضطرا لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها لضمان استعادة جميع أفراد الشعب من ثروات البلاد ، وأضاف بأن من ابرز مهمات الإدارة الجديدة هي معالجة القضايا الحالية والمقبلة لا الماضية<sup>(٥٦)</sup>.

كما تطرق إلى موضوع إدارة الأحكام العرفية وعلى الرغم من اعترافه إنها تابعة لرئاسة الدولة والذي من اختصاصه توسيع حالة الطوارئ في البلاد مع الاحتفاظ بواجباته ومنصبه لكنه ربط أيضا الأحكام العرفية برأي رئيس المحكمة العليا في باكستان ، كما تطرق إلى موضوع الرقابة على الصحف وقال إنها ليست رقابة بمعنى التقييد بل (( كل ما تريده الحكومة هو نشر الحقائق )) ، وذكر مشروع إصلاح الأراضي وانه سيعالج بطريقة فنية وتعهده بمعالجة مشكلة اللاجئين والمشاكل الأخرى بحسب أهميتها<sup>(٥٧)</sup>.

أما على مستوى السياسة الخارجية المستقبلية لباكستان وبالتحديد في العلاقة مع الهند فقد صرح أيوب خان إن المشاكل والقضايا المتعلقة بين البلدين إذا ما حلت فلن يكون هناك ما يعرقل تحسن العلاقات بينهما (( وليس للدول أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين )) لكنه بالوقت ذاته أكد رغبة باكستان في تحرير مقاطعة كشمير بالطرق السلمية وان ذلك سيكون موضع ترحيب من قبل الجيش ، وفي جانب العلاقات مع الدول العربية ذكر بأنه سيتبع سياسة الصداقة معها والرغبة (( في مصادقة من يريد مصادقة باكستان ))<sup>(٥٨)</sup>، وبعد أيام قلائل أدلى أيوب خان بتصريحات أخرى حول عدد من القضايا المختلفة خصت إصلاح نظم التعليم والقضاء الذي قال انه أسس على النمط البريطاني المعروف بتأخره بحسب القضايا ، لذا وجب حسب رأيه إيجاد شكل جديد للقضاء قادر على انجاز الدعاوى والقضايا بوقت قصير ، كما أعلن إن باكستان ترحب بمسلمي الهند إذا رغبوا بالهجرة إليها شريطة قدرة البلاد استيعابهم وأعرب عن استيائه مما نشرته الصحف البريطانية حول إقالة بعض الضباط بعد الانقلاب العسكري وتولي الإدارة الجديدة الحكم واعتبرها أخبارا غير صحيحة<sup>(٥٩)</sup>.

كانت تصريحات أيوب خان بعد الانقلاب هي أكثر بكثير من تصريحات اسكندر ميرزا بمختلف القضايا الداخلية والخارجية ، كما انتقد أيوب في معظم تصريحاته طريقة إدارة البلاد في

المجالات المتعددة وأراد تغييرها مع تجاهله ذكر رئيس الجمهورية وأرائه وبالتالي كان يهدف من وراء ذلك إيصال صورة عن الحكم الجديد إلى الرأي العام في الداخل والخارج بأن عهدا جديدا قد بدأ يختلف عن الماضي بشكل جذري وهو (أي أيوب خان) الذي سيقود هذا العهد الجديد في تاريخ باكستان .

أخذت الخلافات تنتع بين الرجلين في كثير من القضايا الأساسية التي خصت إدارة الدولة في عهدا الجديد ، إذ أعلن اسكندر ميرزا عن رغبته بوجود حكومة موحدة في ظل إدارة مركزية مع لامركزية إدارية تتمتع بها الأقاليم ، كما عبر عن رأيه بضرورة تحديد الانتخابات بفئات معينة لأن المتعلمون لا يشكلون سوى ١٦% من سكان البلاد وتطبيق الديمقراطية المقيدة وأن تكون الانتخابات شبيهة بانتخابات الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٦٠)</sup>، في حين ذكر أيوب خان بأنه لم يكن بعد رأيه في نوع الحكم الديمقراطي المقبل باكستان أما عن كيفية إدارة الدولة ففضل نظام الحكومة الموحدة غير الفدرالية أي انه لم يحبذ اللامركزية الإدارية<sup>(٦١)</sup>، كما اخذ اسكندر ميرزا بتوجيه النصائح والتحذيرات إلى أيوب خان لكن الأخير لم يبدي اهتماما لها ، فعندما عزم أيوب خان على زيارة مدينة دكا عاصمة إقليم باكستان الشرقية اعترضه رئيس الجمهورية بحجة الخطر عليه وذكر أيوب خان بصدد هذه المسألة قائلا (( كان أول عمل يجب أن أقوم به .... أن اذهب إلى باكستان الشرقية حيث يعيش الجانب الأكبر من شعبنا ولكن اسكندر ميرزا لم يبد ارتياحا لذلك ، وقد حذرني قائلا ( كن حذرا فإن ثمة نفر كثيرين من يريدون سفك الدماء ) فقلت له لا بأس فإنني تعودت على ذلك )) ، وأضاف أيوب (( اجتمعت في دكا جموع غفيرة فقمت فيهم خطيبا . واعتقد إن اسكندر مرزا أصبح بعد هذا يتوجس خيفة . وكان سبق لي أن أخبرته بجلية الأمر فقلت : أصغ لي إن الأحوال قد تغيرت - فإن ثورة قد نشبت ))<sup>(٦٢)</sup>.

يتضح من حديث أيوب خان بأنه كان ينظر إلى رئيس الجمهورية وتصريحاته بنظرة استخفاف وازدراء بدليل إن أيوب خان لم يلتفت إليها وتجاهلها بشكل مطلق ، ومادنا بصدد زيارة الأخير إلى باكستان الشرقية فلا بأس أن نشير إلى تصريحاته التي أدلى بها هناك ومحاولته حشد أكبر حجم ممكن من التأييد الشعبي له في هذا الإقليم الذي يضم غالبية سكان باكستان في تلك المرحلة ، فقد ذكر أيوب خان في خطابه بأن إلغاء دستور ١٩٥٦ كان وسيلة أخيرة لتخليص البلاد من الخراب كما جرى ذلك بناء رغبة الناس ، وقال أن الجيش يشرف الآن على الأوضاع التي تتولاها الإدارة المدنية ودعا المواطنين إلى التعاون فيما بينهم والتمسك بالدين والمثل العليا وأعرب عن أسفه لحالة التوتر بين إقليمي باكستان الشرقية والغربية (( فليس بوسع احد الإقليمين الاستغناء عن الآخر )) ، وعبر عن استعداد الحكومة المركزية بتقديم كافة المساعدات الممكنة للإقليم الشرقي فضلا عن مراعاتها لمختلف القوميات في البلاد وضرورة الإحتفاظ بثقافة وهوية كل منها كما أكد على توطيد امن سلامة باكستان ، كذلك نبه في خطابه أهالي الإقليم بعدم تصديق الشائعات التي تقول بأن في الإقليم الغربي من يريد اعتبارهم كمستعمرة لذلك الإقليم<sup>(٦٣)</sup>.

مما يلاحظ إن أيوب خان لم يشر في هذا الخطاب عندما تحدث عن الحكومة المركزية إلى أي ذكر لرئيس الجمهورية اسكندر ميرزا لا من قريب ولا من بعيد وتكلم وكأنه صاحب السلطة العليا الوحيد في البلاد بل نفى وجود شخصية قوية تمكنت من قيادة الدولة في السنوات التي تلت وفاة الزعيمين محمد علي جناح ولياقت علي خان ، وأعلن أيضا عن تأليف لجنة لإعادة النظر في التشكيلات الحكومية وتقليل عدد الموظفين على نمط ما جرى في الجيش إذ قل عدده بنحو (١٩) ألف ، ثم ختم خطابه بنفي ما ذكرته بعض الصحف الهندية بوضع بعض السياسيين الباكستانيين تحت الإقامة الجبرية في منازلهم وقال إن سبب اختفائهم ربما كان من تلقاء أنفسهم وإن تدخل الجيش أنقذ هؤلاء من هجوم الناس عليهم واحتمالية قتلهم ، وقدرت الصحف الباكستانية عدد الأفراد الذين حضروا لسماع خطبة أيوب خان بحوالي (١٠٠) ألف شخص<sup>(٦٤)</sup>.

عبر اسكندر ميرزا عن رغبته بالعودة إلى العهد السابق واتضح ذلك من خلال المرسوم الذي أصدره بعد أيام قلائل من الانقلاب العسكري وقد نص على إعادة العمل بجميع القوانين

التي كانت نافذة قبل الانقلاب وجاء في المرسوم أيضا إن البلاد ستحكم بمقتضى دستور ١٩٥٦ بشرط الإلتزام بجميع الأوامر والمراسيم الصادرة من رئيس الجمهورية والحاكم الإداري العسكري إضافة إلى عودة جميع المحاكم التي كانت تعمل قبل الانقلاب كما خول اسكندر ميرزا حكام الأقاليم التي حلت برلماناتها وحكوماتها جميع السلطات المخولة لهم بالسابق<sup>(٦٥)</sup>، كذلك وصف اسكندر ميرزا آخر رئيس وزراء قبل الانقلاب وهو مالك فيروز خان نون بأنه (( رجل عظيم )) وعلقت جريدة التايمز (Times) اللندنية على ذلك بالقول (( يمكن أن يدلنا هذا أيضا على انه لن يكون هنالك أي تغيير جوهري في السياسة الباكستانية سواء أكانت داخلية أو خارجية مادام رئيس الوزراء الباكستاني الذي وقعت على يديه كل تلك المفاصد يلوح عظيمًا في نظر رئيس الانقلاب الجديد المصطنع ))<sup>(٦٦)</sup>.

كان من المؤكد إن كل تلك المراسيم والتصريحات تتعارض مع رأي وتوجهات أيوب خان ، وبرز خلاف آخر بين المسؤولين في موضوع الأحكام العرفية فصرح كل واحد منهما تصريحًا مناقضًا للآخر فبينما قال اسكندر ميرزا إن الأحكام العرفية ستلغى خلال شهرين ، لكن أيوب خان أكد استمرار العمل بها حتى انتهاء المهمة التي تحرك من أجلها ، كذلك كان رئيس الجمهورية يظهر ميلا مستمرا للتدخل في مسألة الأحكام العرفية ومدتها<sup>(٦٧)</sup>، كما تحدث اسكندر ميرزا في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨ عن مستقبل باكستان السياسي فقال انه يريد أن ينتهي الوضع إلى تأليف مجلس وطني يضم مابين (١٢ - ١٥) عضوا لإدارة شؤون البلاد ويكون بمثابة مجلس للوزراء ويحل المجلس الاستشاري التابع للجهات العسكرية ومن ثم تؤلف لجنة مكونة من ٣٠ - ٤٠ لإعداد الدستور الجديد المزمع كتابته مع عرضه على مختصين عالميين بالقانون الدستوري ومن ثم تجري الانتخابات بموجبه لكن مواعيد هذه الإجراءات لم تحدد بعد ، غير إن اسكندر ميرزا ذكر بأنه لا يميل إلى الاستعجال في هذه المواضيع لأن الأولوية هي العمل على إزالة الأوضاع المرتبكة في البلاد<sup>(٦٨)</sup>.

لم يستطع رئيس الجمهورية تنفيذ كل ما أراده خاصة فيما يتعلق بتشكيل مجلس وطني لإدارة البلاد واضطر إلى تكليف الجنرال أيوب خان تشكيل حكومة جديدة برئاسته ، فأصدر اسكندر ميرزا مرسوماً بذلك في ساعة متأخرة من مساء ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨<sup>(٦٩)</sup>، وجاءت هذه التطورات أثناء زيارة أمين سر وزارة الدفاع الأمريكية ماكلروا (MacLroa) لباكستان التي استغرقت أربعة أيام<sup>(٧٠)</sup>، تألفت الحكومة من رئيس الوزراء وهو أيوب خان الذي احتفظ بمناصبه السابقة كقائد عام للقوات المسلحة والمشرف على تطبيق الأحكام العرفية مع توليه حقيبتي وزارتي الدفاع وكشمير<sup>(٧١)</sup>، أما الوزراء فكان عددهم (١١) وزيراً هم<sup>(٧٢)</sup> :-

- ١) الفريق محمد أعظم خان (قائد فيلق والحاكم العسكري لباكستان الغربية) ووزيراً للإسكان .
- ٢) الفريق شيخ (قائد فرقة والحاكم العسكري بالمنطقة الجنوبية) ووزيراً للداخلية .
- ٣) الفريق واجد علي برقي (مدير الصحة في الجيش) ووزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية .
- ٤) منظور قادر (نقيب المحامين في باكستان الغربية) ووزيراً للخارجية .
- ٥) فتح خان (رئيس لجنة الانتخابات وموظف كبير سابق) ووزيراً للمواصلات .
- ٦) محمد شعيب (أخصائي مالي ومدير سابق للبنك الدولي) ووزيراً للمالية .
- ٧) حبيب الرحمن (سفير باكستان في بلجيكا) ووزيراً للإستعلامات والإذاعة .
- ٨) أبو القاسم خان (رجل أعمال) ووزيراً للأشغال والري والقوة الكهربائية والصناعية .
- ٩) حفيظ الرحمن (متخصص زراعي) ووزيراً للزراعة والغذاء .
- ١٠) مولوي محمد إبراهيم (عميد جامعة دكا وقاضي سابق) ووزيراً للعدل .
- ١١) ذوالفقار علي بوتو (محامي لم يتولى أي منصب حكومي في السابق عدا اشتراكه في بعض المؤتمرات الدولية) ووزيراً للتجارة .

يتضح من قائمة التشكيلة الوزارية الجديدة إن نصف الوزراء تقريبا كانوا من العسكريين فضلا عن رئيس الوزراء ، كذلك لم يستدعى أي من الوزراء السابقين في الحكومات المتعاقبة الماضية وهذا يعني إن أيوب خان أراد أن يطوي صفحة الماضي بشكل نهائي بأشخاصها الذين حكموا البلاد لعدة سنين ، كما إن سلطة أيوب خان وتفوذه في داخل البلد قد ترسخا بعد تسلمه منصب رئاسة الوزراء فقد أصبحت خمس مناصب حكومية عليا في قبضته بوقت واحد وهي القائد العام للقوات المسلحة والمشرف على الحكم العرفي ورئاسة الوزراء فضلا عن إمساكه بوزارتي الدفاع وكشمير ، واحتفظ كبار الضباط المستورزين بمناصبهم في الجيش مع مناصبهم الوزارية الجديدة<sup>(٧٣)</sup>.

مثل إقليم باكستان الغربية بالحكومة كل من الوزراء منظور قادر وفتح خان ومحمد شبيب وذو الفقار علي بوتو ، في حين كان وزراء باكستان الشرقية حبيب الرحمن وابوالقاسم خان وحفيظ الرحمن مولوي محمد إبراهيم ، ولم يكن بين الوزراء من المفصولين السياسيين سوى ابوالقاسم خان فكان عضوا في المجلس التشريعي السابق ثم انصرف بعد حله إلى الأعمال التجارية والصناعية ، وشكلت الوزارة من كل هؤلاء غير المنتمين للأحزاب السياسية لإبعاد تأثيرها عليهم ولكي تعمل على تحقيق وإرساء أهداف الحكم الجديد ، وأدى الوزراء قسم اليمين أمام رئيس الدولة اسكندر ميرزا وحذفت عبارة (( الإخلاص للدستور )) من أداء اليمين ، كما حل المجلس الاستشاري السابق الذي قد شكل من أمناء الوزارات عند إعلان الأحكام العرفية ، وقوبل تشكيل وزارة أيوب خان بالارتياح الشعبي العام في البلاد ونشرت أكثر الصحف مقالات رحبت بالوزراء الجدد وأشادت بكفاءتهم<sup>(٧٤)</sup>.

بقي اسكندر ميرزا المسؤول الوحيد من العهد السابق يتولى منصب رئاسة الجمهورية ويذكر الناس بذلك العهد ولم يشأ رئيس الوزراء أيوب خان تنحيته على الرغم من الخلافات العديدة التي ذكرت سابقا ، فقال أيوب خان بشأنه (( مالم يأت اسكندر ميرزا أمرا بين الخطأ ، فليس من الوفاء أن أمسه بسوء ))<sup>(٧٥)</sup>، لكن قادة الجيش اخذ تذرهم بالتصاعد من رئيس الجمهورية فضلا عن عدم الرضا الكبير بين معظم الأوساط الشعبية في البلاد من وجوده على رأس الدولة وحملوه جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الإخفاقات في السنوات السابقة<sup>(٧٦)</sup>، وفي إحدى المرات جاء عدد من القادة العسكريين إلى أيوب (( وقالوا له إن هذا الرجل لم يعد يطاق (يقصدون اسكندر ميرزا) فقلت (يتحدث أيوب خان) وما يحملك الآن على أن تقولوا هذا القول ؟ فسردوا على مسمعي عدد من الأمثلة مؤداها إن اسكندر ميرزا كان يخاطب فلانا وفلانا ليورطهم في أمور جملة ))<sup>(٧٧)</sup>.

حاول رئيس الوزراء أيوب خان العمل على تقبل القادة العسكريين والرأي العام في باكستان استمرار اسكندر ميرزا بالرئاسة نظراً لعلاقات الصداقة القديمة التي تربطه معه<sup>(٧٨)</sup>، لكن احد مساعدي أيوب خان التفت إليه (( يبدو إن مشكلتك انك لا تريد أن تذهب إلى رجل كان صديقا لك فنقول له انه كان خائنا غدارا ولكن هذا شيء فوق الصداقة الشخصية ونحن ننصح لك مخلصين ونرجوك أن تدرك معنا إننا لا نستطيع أن نتحمل هذا الرجل أكثر مما فعلنا )) ، فطلب منهم رئيس الوزراء يوما أو يومين لتدارس الأمر لكنهم رفضوا هذه المهلة بسبب خوفهم حسب قول أيوب خان بأن (( يفقد الناس ثقتهم بالسياسة التي نتبعها وان يضطرب حبل الأمن في البلاد وحينئذ ستذهب جهودنا في سبيل الإصلاح سدى )) ، فوافق الأخير على عزل اسكندر ميرزا وتطوع مساعديه من كبار الضباط أن يذهبوا بأنفسهم إليه وإبلاغه بأمر الإقالة<sup>(٧٩)</sup>.

اجتمع كل من أيوب خان واسكندر ميرزا في مقر الرئاسة في مساء يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ بشكل اعتيادي وأجرى الاثنان مقابلة مع احد الصحفيين الأجانب وتحدث معهما في بعض الشؤون ، ولم يكن اسكندر ميرزا على علم بحقيقة الموقف حتى انه قام مع عقيلته بزيارة احد أصدقائه وعند عودته إلى مقر الرئاسة في الساعة العاشرة من مساء اليوم ذاته فوجد ثلاثة من

الجنرالات من أعضاء الوزارة بانتظاره وهم كل من الجنرال أعظم خان والجنرال شيخ والجنرال برقي<sup>(٨٠)</sup>، ونقلوا إليه عن أسف أيوب خان الشديد من تصرفاته غير الحكيمة في أمور كثيرة قام بها اسكندر ميرزا إضافة إلى عدم اطمئنانهم هم الثلاثة من ذلك كما ذكروا له إن غالبية الشعب لا تحبه وختموا كلامهم له (( والآن ما العمل ؟ أن مصلحة باكستان مهددة وعليك أن تدرك ذلك )) فوق على كتاب استقالته<sup>(٨١)</sup>، وأهم ما ذكره في ذلك الكتاب بأنه لما أعلن قبل ثلاثة أسابيع الأحكام العرفية وعين الجنرال أيوب خان مشرفا عليها فقابل الناس في الداخل وأصدقاء باكستان في الخارج ذلك بالارتياح ومنذ التاريخ عمل جهده على مساعدة أيوب خان غير إن التجربة في خلال الأسابيع الثلاث الماضية أظهرت إن الإشراف المزدوج على الأمور قد يؤثر على نجاح سيرها<sup>(٨٢)</sup>، وأضاف بأن هناك انطبعا في الداخل والخارج بعدم وجود اتفاق دائم بينه وبين أيوب خان وإن مثل هذا الانطبعا قد يؤثر على بلوغ الأهداف المرجوة لذلك قرر التنحي وتسليم سلطات رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء أيوب خان وأعرب في النهاية عن تمنياته له ولزملائه بالنجاح في مهمتهم<sup>(٨٣)</sup>.

وضعت الحامية العسكرية في العاصمة كراتشي تحت الإنذار تحسبا لأي تطورات قد تحدث بسبب عزل رئيس الجمهورية ، وفي صباح اليوم التالي سافر اسكندر ميرزا مع زوجته في طائرة عسكرية إلى منطقة كويتا حيث أقاما فيها عدة أيام بعزلة عن الناس ولم يودعه في المطار سوى السفير الأمريكي وفي ٢ تشرين الثاني عادا من كويتا وبقيتا في مطار كراتشي لكن منع الناس من التقرب إلى المكان الذين كانا فيه ، فلم يجتمع بهم غير الأصدقاء الشخصيين لهم من الباكستانيين والسفير الاسترالي كوثرن واحد وزراء البرتغال وعقيلته والملحق العسكري البريطاني وبعض الأجانب ، ثم استقلا طائرة ثانية وسافرا إلى لندن ولم يرجع اسكندر ميرزا بعدها قط إلى بلاده وقررت الحكومة الباكستانية منحه حقوقه التقاعدية<sup>(٨٤)</sup>.

ذكر أيوب خان إن هذا قرار عزل اسكندر ميرزا قد ألمه بشكل كبير لأنه عمل معه لمدة طويلة في وزارة الدفاع وكانت له إيجابياته الكثيرة في العمل ، وبعد الانقلاب عول أيوب خان عليه إلا إن غالبية الشعب فقدت الثقة بإسكندر ميرزا بسبب عدم تقبله للتغييرات الكثيرة التي حصلت وكذلك السلبيات الكثيرة الأخرى التي ظهرت منه ، لذا توجب إقالته حسب رأي أيوب خان<sup>(٨٥)</sup>.

أعلن الأخير في مساء ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ببيان أصدره تسلمه لرئاسة الدولة بعد عزل اسكندر ميرزا وذكر في بيان آخر أن القرار الذي اتخذته الرئيس بالتنحي جاء في مصلحة البلاد وإن ما حدث من تغيير سوف لن يؤثر في سياسته التي أعلنها في ٨ تشرين الأول من العام المذكور عندما قاد الانقلاب العسكري أو التصريحات والوعود التي أعطاها في أوقات أخرى ودعا إلى العمل وعدم الاهتمام بالشائعات في البلاد ، ولقي أيوب خان دعما من القادة العسكريين لتحقيق أهداف وأغراض السلطة الجديدة في باكستان ، وأبقى أيوب خان الوزارة على ما كانت عليه غير أن الوزراء أدوا ثانياً اليمين أمامه بصفته رئيساً للدولة وألغى منصب رئيس الوزراء وأصبح الوزراء مرتبطين مباشرة برئيس الجمهورية ، وبقيت مناصب القيادة العامة للقوات المسلحة والإشراف على الأحكام العرفية ووزارتي الدفاع وكشمير فضلا عن رئاسة الدولة يتولاها كلها أيوب خان<sup>(٨٦)</sup>، كما عين القادة العامين للقوات البرية والبحرية والجوية نوابا له في إدارة الأحكام العرفية وبالتالي ساد بين هؤلاء العسكريين نوع من الارتياح فأرسلوا برقيات التأييد والدعم للرئيس أيوب خان بعد أن شاع إن هناك تدمرا من قبلهم بسبب عدم إشراكهم في إدارة الأحكام العرفية ، وأصبح الجنرال أعظم خان وزير شؤون اللاجئين والإسكان وزيرا أقدماً بين الوزراء<sup>(٨٧)</sup>.

لقي تولي أيوب خان منصب رئاسة الجمهورية وخروج اسكندر ميرزا من البلاد ترحيبا من الصحف الباكستانية والرأي العام الشعبي في البلد ، وكان في مقدمة المؤيدين لهذا التغيير هي (فاطمة جناح)<sup>(٨٨)</sup> شقيقة مؤسس باكستان محمد علي جناح ، إذ نشرت بيانا في الصحف ذكرت

فيه إن خروج اسكندر ميرزا من الساحة السياسية الباكستانية أمر يبعث على الإرتياح بالنسبة للشعب ، وأردفت (( إن البلاد لن تمر بمرحلة التفرقة والشقاق مثل ما مرت به في السابق ووصلت إلى حافة الهاوية سياسيا واقتصاديا وكان المسؤول عن كل ذلك هو رئيس الجمهورية السابق واستغلاله الأوضاع لمصالحه الخاصة وتركه البلاد للفوضى ))<sup>(٨٩)</sup>.

## الخاتمة

يتضح مما سبق إن أيوب خان هو المخطط والمنفذ الأساسي للانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ في باكستان ، ولم يكن يجرأ على التقدم بهكذا خطوة كبيرة لولا شعوره بالقوة والنفوذ الكبير داخل المؤسسة العسكرية وخارجها ، مع استغلاله للتذمر والإحباط الشديد الذي ساد الغالبية الشعبية نتيجة مساوئ نظام الحكم في البلاد خلال السنوات الأخيرة التي سبقت حصول الانقلاب ، إضافة إلى الدعم الخارجي الواسع الذي تلقاه أيوب خان خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي ، كما إن صعوده لمنصب رئاسة الجمهورية وإجباره الرئيس على الاستقالة لم يحدث فجأة ، وإنما كان بشكل تدريجي مستغلا النفور الشعبي من سياسيي العهد السابق الذين كان من أبرزهم رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا ، والأهم من ذلك كله لم تجري أحداث عنف دموية أو تصفيات جسدية واغتيالات بين الأطراف السياسية داخل باكستان في جميع هذه الأحداث التي شهدتها البلاد وطيلة فترة تحركات أيوب خان العسكرية والسياسية والإدارية من ٧-٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ، وهذا ما أدى إلى إضفاء جو من الاستقرار الداخلي النسبي في الفترة اللاحقة مكنت الرئيس الجديد من تثبيت أركان حكمه وتوطيد سلطته .

## الهوامش

- (١) محمد أيوب خان ، أصدقاء لا سادة - سيرته السياسية بقلمه ، تعريب عمر فروخ ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٨ ، ص ١٠١ .
- (٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
- (٣) د . ك . و ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، تقرير السفارة العراقية بكراحي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 182 - 122 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، ص ١ .
- (٤) غيورغي ميرسكي ، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو - الاتحاد السوفيتي ، ١٩٨٧ ، ص ٩٩ .
- (٥) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٠١ - ص ١٢٠ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .
- (٧) د . ك . و ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان ، تقرير السفارة العراقية بكراحي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 182 - 122 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٢ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، ص ص ٢-٣ ؛ جريدة البلاد ، العدد ٥٣١٦ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٨) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١١٨ - ١١٩ .
- (٩) د . ك . و ، الوضع الراهن في باكستان - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراحي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 182 - 122 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، ص ٤ .
- (١٠) د . ك . و ، الوضع الراهن في باكستان - سري ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (11) Husain Haqqani , Pakistan between Mosque and Military , United Book press , U.S.A , 2005 , p .38 ; Walter H. Mallory , political Handbook and Atlas of World , Published for the Council on Foreign Relations , New York , 1968 , P.212 ; The New Encyclopedia Britannica , Volum 1 , the University of Chicago , U.S.A , 1985 , p .75 .
- (١٢) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (١٣) د . ك . و ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ ؛ أنور عبد الملك ، الجيش والحركة الوطنية ، ترجمة حسن قبيسي ، بيروت - لبنان ، ١٩٧١ ، ص ٢٠٣ ؛ Peter r.blood , Pakistan Acountry study , Federl Research Division , Library of Congress , 1994 , p . 45 .
- (١٤) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .
- (١٥) د . ك . و ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (١٦) المصدر نفسه ، ص ٢ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ص ٢ - ٣ .
- (١٨) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

- (١٩) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٢٠) جريدة البلاد ، العدد ٥١١٣ ، ٩ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٢١) د. ك. و. ، إيقاف الحياة الدستورية في باكستان - مستعجل ، تقرير السفارة العراقية بكراحي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 182 - 122 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٤٥ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- (٢٢) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٤ ؛ Walter H. Mallory , Op . Cit , p . 21 .
- (٢٣) جريدة الحرية ، العدد ١٢٩٩ ، ٩ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٢٤) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .
- (٢٥) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٤ ؛ جريدة البلاد ، العدد ٥١١٣ ، المصدر السابق . ومن الجدير بالذكر إن أيوب خان كرر بعد شهرين في خطبة له في كراتشي الأسباب التي دفعته للتحرك وتغيير الوضع القائم وأضاف (( لو استمرت الحالة عاما على ما كانت عليه لتعرضت أرواح وحرية ٨٠ مليون شخص برئ إلى الأخطار )) . للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الحرية ، العدد ١٣٤٩ ، ٧ كانون الأول ١٩٥٨ .
- (٢٦) جريدة الحرية ، العدد ١٢٩٩ ، المصدر السابق .
- (٢٧) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
- (٢٩) جريدة البلاد ، العدد ٥٣١٧ ، ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣٠٣ ، ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٣٠) جريدة البلاد ، العدد ٥٣١٧ ، المصدر السابق ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣٠٣ ، المصدر السابق .
- (٣١) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١ .
- (٣٢) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١ .
- (٣٣) جريدة البلاد ، العدد ٥٣٥٢ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
- (٣٤) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراحي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 182 - 122 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، ص ٢ - ٣ .
- (٣٥) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان وإيقاف الحياة الدستورية - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٣٦) جريدة البلاد ، العدد ٥١١٣ ، المصدر السابق .
- (٣٧) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان وإيقاف الحياة الدستورية - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١ ؛ د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٥ ؛ محمود سامي ، صفحات خالدة من تاريخ باكستان ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٣ .
- (٣٨) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١ - ٢ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢ .
- (٤٠) محمود سامي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٤١) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٤٢) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١ .
- (٤٣) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٥ .
- (٤٤) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣٤٩ ، المصدر السابق .
- (٤٥) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- (٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ .
- (٤٧) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢ .
- (٤٩) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٥١) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٥٢) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .
- (٥٣) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٥٤) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان وإيقاف الحياة الدستورية - سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ .

- (٥٥) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٥٦) المصدر نفسه ، ص ٣ .
- (٥٧) المصدر نفسه ، ص ٤ .
- (٥٨) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٤ .
- (٥٩) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٢ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٦٠) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٦١) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ومستعجل ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٦٢) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .
- (٦٣) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان – سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٢ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ٣-٤ .
- (٦٥) جريدة الحرية ، العدد ١٣٠١ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٦٦) جريدة الجمهورية ، العدد ٨٣ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
- (٦٧) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، تقرير السفارة العراقية بكراجي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ / ( ١٨٢ - ١٢٢ ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥٦٠ بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٨ ، ص ١ .
- (٦٨) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان وإيقاف الحياة الدستورية – سري ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ٢ ؛ جريدة الجمهورية ، العدد ٨٣ ، المصدر السابق ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣٠٥ ، ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٦٩) ذكر أنور عبد الملك في كتابه ( الجيش والحركة الوطنية ) في صفحة ٢٠٤ إن في هذا اليوم تمت إقالة رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا وهذا غير دقيق لان الوثائق ذكرت إن الإقالة كانت في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٧٠) أنور عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .
- (٧١) د. ك. و. ، الوزارة الباكستانية الجديدة – سري ، تقرير السفارة العراقية بكراجي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ / ( ١٨٢ - ١٢٢ ) ، رقم الوثيقة س / ٣ / ٤ / ١٥٣٧ بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ، ص ١ ؛ جريدة الجمهورية ، العدد ٨٦ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣١٣ ، ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٧٢) د. ك. و. ، الوزارة الباكستانية الجديدة – سري ، المصدر السابق ، ص ١ ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣١٣ ، المصدر السابق .
- (٧٣) المصدر نفسه ، ص ١ .
- (٧٤) المصدر نفسه ، ص ١ .
- (٧٥) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
- (٧٦) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ١ .
- (٧٧) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
- (٧٨) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ١ .
- (٧٩) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
- (٨٠) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٨١) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
- (٨٢) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٨٣) المصدر نفسه ، ص ٢ ؛ جريدة الحرية ، العدد ١٣١٥ ، ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٨٤) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ٢ ؛ برويز مشرف ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
- (٨٥) محمد أيوب خان ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٨٦) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ٢ - ٣ ؛ جريدة الجمهورية ، العدد ٨٨ ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٨ .
- (٨٧) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة – سري ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٨٨) فاطمة جناح ( ١٨٩٣ - ١٩٦٧ ) : ولدت في كراتشي وهي الشقيقة الكبرى لمحمد علي جناح وأقربها إليه ، دخلت جامعة كلكتا وحصلت على شهادة طب الأسنان منها ورافقت شقيقها في الحياة السياسية والسعي لاستقلال باكستان كما لعبت دورا مهما في الحقوق المدنية وحقوق المرأة بعد نيل الاستقلال ، رشحت نفسها لانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ أمام منافسها الرئيس أيوب خان لكنها أخفقت بالفوز فيها. ينظر :- Janet K. Boles and Diane Long Hoeveler , Historical Dictionary of Feminism Scarecrow press , U.S.A , 2004 , pp .177 – 178 .

(٨٩) جريدة الجمهورية ، العدد ٨٩ ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٨ .



## المصادر والمراجع أولاً/ الوثائق غير المنشورة

- ١) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ في باكستان - سري ومستعجل ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٣١ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٢) د. ك. و. ، إيقاف الحياة الدستورية في باكستان - مستعجل ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٤٥ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٣) د. ك. و. ، الوضع الراهن في باكستان - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٥٤ بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٤) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٤٨٩ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٥) د. ك. و. ، إعلان حالة الطوارئ وإيقاف الحياة الدستورية في باكستان ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥١٨ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٦) د. ك. و. ، الوزارة الباكستانية الجديدة - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٣ / ٤ / ١٥٣٧ بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- ٧) د. ك. و. ، استقالة الجنرال اسكندر ميرزا وتسليم أيوب خان منصب رئاسة الدولة - سري ، تقرير السفارة العراقية بكراچي إلى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم الملف ٢٣٢ / ٤١١ ( 122 - 182 ) ، رقم الوثيقة س / ٢ / ٤ / ١٥٦٠ بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٨ .

### ثانياً/ كتب المذكرات المعربة

- ١) برونز مشرف ، على خط النار - مذكرات الرئيس الباكستاني برونز مشرف ، الطبعة الأولى ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٧ .
  - ٢) محمد أيوب خان ، أصدقاء لا سادة - سيرته السياسية بقلمه ، تعريب عمر فروخ ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٨ .
- ### ثالثاً/ الكتب العربية والمعربة
- ١) أنور عبد الملك ، الجيش والحركة الوطنية ، ترجمة حسن قببسي ، بيروت لبنان ، ١٩٧١ .
  - ٢) غيورغي ميرسكي ، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو - الاتحاد السوفيتي ، ١٩٨٧ .
  - ٣) محمود سامي ، صفحات خالدة من تاريخ باكستان ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ### رابعاً/ الكتب باللغة الإنكليزية

- 1) Janet K. Boles and Diane Long Hoeveler , Historical Dictionary of Feminism Scarecro press , U.S.A , 2004.
- 2) Husain Haqqani , Pakistan between Mosque and Military , United Book press , U.S.A , 2005.
- 3) Peter r.blood , Pakistan Acountry study , Federl Research Division , Library of Congress , 1994.
- 4) The New Encyclopedia Britannica , Volum 1 , the University of Chicago , U.S.A , 1985 .
- 5) Walter H .Mallory , political Handbook and Atlas of World , Published for the Council on Foreign Relations , New York , 1968.

### خامساً/ الصحف

- ١) جريدة البلاد ، الأعداد ، ٥١١٣ ، ٥٣١٦ ، ٥٣١٧ ، ٥٣٥٢ .
- ٢) الحرية ، الأعداد ، ١٢٩٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٥ ، ١٣١٣ ، ١٣١٥ ، ١٣٤٩ .
- ٣) الجمهورية ، الأعداد ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ .